الفصل الرابع عشر
حركة السيد عمر مكرم: أبعادها السياسية والاجتماعية في مصر نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر

زكريا سليمان بيومي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية، جامعة المنصورة- مصر

dr_zakaria55@yahooo.com

المقدمة:

السيد عمر مكرم من أهم الرواد الذين دارت بهم ومن حولهم فكرة البطل الذي تتبلور حوله فكرة المقاومة أو الجهاد في الرصيد السياسي المصري والإسلامي عمومًا.

ولد عمر مكرم في أسيوط في جنوب مصر سنة (١١٦٤هـ/١٧٥٠م) على أغلب الظن، وانتقل إلى التعلم في الأزهر في القاهرة.(٢) ويصل البعض بنسبه إلى الجذور القرشية الهاشمية، كتفسير أو تبرير لتعيينه نقيباً للأشراف وهو في الثالثة والأربعين من العمر، وهو نسب يساق للافتخار في الغالب ويضفي عليه لقب السيد.(٣)

وحركة السيد عمرمكرم ترتكز أهميتها على الفترة الزمنية التي ظهرت فيها، والتي وصفت بأنها فترة مفترق طرق، فهذه الفترة شهدت النهاية الفعلية لدور المماليك السياسي الداخلي الذي شغلوه منذ الفتح العثماني سنة ١٥١٧م والذي أسقط حكمهم السياسي خارجيًا. ولم يعد لهم دور بعد هزيمتهم أمام الفرنسيين وتولي محمد علي، وقضائه على أبرز كوادرهم في مذبحة القلعة سنة ١٨١١م.

وهذه الفترة كذلك شهدت تواري الحكم أو النفوذ العثماني في مصر بعد تولي محمد علي، وتحويل الحكم في مصر إلى حكم وراثي له ولأسرته. وظل الوجود العثماني لا يحتفظ إلا بالشكل أو الاسم فقط حتى إلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م.

وهذه الفترة شهدت مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر واستمرارها فيها مدة ثلاث سنوات، لتفتح الباب للأوروبيين ليجعلوا من مصر محورًا للتنافس والصراع بينهم حتى خضوع مصر للاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢م. وعلى الصعيد السياسي كذلك أسهم الفرنسيون بعد تشكيلهم للديوان رغم قلة عدده ومحدودية دوره أن يدفع البعض من مشايخ المصريين إلى مناقشة قضاياهم واتخاذ موقف تجاهها، ومن بينهم السيد عمر مكرم.

أما على الصعيد الفكري فقد أسهمت الحملة في إحداث هِزة عنيفة في منهج التعليم والثقافة الذي ظل سائدًا في مصر منذ ما قبل الفتح العثماني، وفتحت الباب لدخول علوم جديدة ونظام جديد للتعليم، بدأه محمد علي، كان في جانب كبير منه على حساب دور المشايخ وعلماء الأزهر، الذين توارى دورهم إلى حد كبير.

وخلال هذه الفترة كذلك حاول المصريون من خلال الأعيان والمشايخ أن يكون لهم دور سياسي محدود خلال فترة الاضطراب التي أعقبت خروج الفرنسيين، فوقفوا مخدوعين وراء اختيار محمد علي واليًا على مصر، وأدركوا مدى خداعهم حين انقلب محمد علي عليهم، وأنهى ذلك الدور الوليد الذي انتهى بنفيهم، أو سجنهم، ثم موتهم لتعود البلاد إلى ديكتاتورية جديدة في عصر محمد علي، وكان من بين هؤلاء المخدوعين أو في مقدمتهم السيد عمر مكرم.(١)

من هنا تعد شخصية أو حركة السيد عمر مكرم محطة من أهم المحطات التي التقطها الكتاب بشتى انتماءاتهم الفكرية ليصيغوا حولها هالة من المفاهيم التي استنبطوها

وضخموها، كل وفق منظوره.

أولاً: محاور حركة السيد عمر مكرم

١- برزت شخصية السيد عمر مكرم وملامح حركته من موقفه من بعض زعامات المماليك المستبدة ممثلة في مراد بك وإبراهيم بك، فمع أن عمر مكرم وبعض مريديه كان من مشايخ التصوف أو طائفة المعممين من المتصوفة الذين تعلموا في الأزهر وليسوا من الأميين، إلا أنه كان من قلةٍ ثائرة لا تسلك أسلوب التواكل كما كان شأن أغلب المتصوفة. وكانت هذه الفئة صاحبة تأثير قوي في المجتمع المصري، حاول زعماء المماليك استقطابها، وحاول الفرنسيون تقريبها كذلك.

فحين حاول محمد بك الألفي فرض المزيد من الضرائب علىٰ نحو أثار المزيد من تذمر الناس، كان السيد عمر مكرم يمثل قائد حركة شعبية وقفت ضد هذه الزعامات المملوكية، وبخاصة مراد بك وإبراهيم بك اللذين وقفا مع الألفي في استبداده. و لم يقف مكرم عند حد المطالبة بإلغاء الضرائب بل طالب بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتزام الحاكم والمحكوم بها، وإلا فقد الحاكم طاعته لدىٰ المحكوم إن لم يلتزم بها.

وكانت مثل هذه الحركة غير معتادة أو مألوفة من المشايخ أو الأعيان، وهو أمر جعل مثل هذا التوجه أمرًا مميزًا في تاريخ الحركات أو الشخصيات في تاريخ مصر، فقد وصف مؤرخون هذا الدور بقولهم: "إن القائد يمثل الزعيم، وله دوره في التنظيم الاجتماعي، وينبثق من صميم المجتمع، وهو يختلف عن القائد الذي يفرض علىٰ الجماعة فرضًا".(٤)

والجدير بالملاحظة أن العلماء قد التقوا في صف المقاومة ضد أمراء المماليك رغم اختلافهم، فقد كان علماء الأزهر يعارضون الكثير من مشايخ الصوفية، فالشيخ الشرقاوي الذي كان شيخًا للأزهر هو الذي بدأ بتوجيه دعوة للمشايخ للتباحث في موقف فرض الضرائب في سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م. ومع دعوة الشيخ الشرقاوي بغلق الأزهر لسرية اللقاء، فإن السيد عمر مكرم كان صاحب دعوة غلق الحوانيت وهجر الأسواق وإثارة العامة من الناس، وهو أمر يشير إلىٰ قدرة واتساع تأثيره، سواء لقدرته الشخصية أم لكونه شيخًا صوفيًا ونقيبًا للأشراف، وما يتضمنه ذلك من تأكيد علىٰ مدىٰ تأثير العامل الديني في جموع المصريين.(٥)

وكان لهذه الحركة التي أطلق عليها البعض ثورة شعبية إيحاءات لم تكن موجودة من قبل، فعندما التقىٰ المشايخ والعلماء ومن خلفهم طلبة الأزهر وجموع شعبية، وطلبوا حضور أمراء المماليك لمناقشتهم في مطالبهم، امتثل الأمراء للأمر، وأرسلوا من ينوب عنهم في البداية وسعَوا لتهدئة الموقف. ولعل ذلك هو الذي أدىٰ إلىٰ تشجيع السيد عمر مكرم بعد أن اطمئن لقاعدته الشعبية أن يرفع صوته بمطالب مهمة غير مسبوقة كما يذكر الجبرتي، فقال لأيوب بك الدفتردار مندوب إبراهيم بك الكبير: "نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها" فرد بقوله: "لا يمكن الإجابة إلىٰ هذا كله. فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات، فقال له العلماء علىٰ لسان عمر مكرم هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وأن الباعث علىٰ الإكثار من النفقات وشراء المماليك؟ والأمير يكون أميرًا بالعطاء لا بالأخذ".(٦)

ومثل هذه الحادثة وما دار فيها من مطالبة لرفع الظلم الذي يتعرض له الشعب والمطالبة بالحد من المصروفات الحكومية، وإسراف الأمراء، والمطالبة بتطبيق العدل من منطلق الحرص علىٰ الشريعة الإسلامية، والاستناد في ذلك إلىٰ قاعدة شعبية، يؤكد أنها ثورة غير مسبوقة وزعامة غير مألوفة، ودور إيجابي لمشايخ صوفية يغلب عليهم -أو هكذا يوصفون- بالتواكل والسلبية.

ومما أكد هذه الأبعاد زيادة جموع المؤيدين من الشعب، سواء أكان من المنتمين إلىٰ الصوفية أم من غيرهم. في اليوم التالي حين أدرك الناس إخلاص المنادين بمطالبهم وعدم استئثارهم بمطالب ذاتية لهم علىٰ حساب مطالب الناس. وحين استشعر أمراء المماليك باتساع دائرة الثورة الشعبية نـزل إبراهيم بك بنفسه وشريكه مراد بك وطلبوا اللقاء مع المشايخ تأكيدًا علىٰ دورهم وأملاً في قيامهم بتهدئة

الناس، فكان اللقاء بالشيخ السادات العالم ثم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف وصاحب التأثير الشعبي الواسع، ثم الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر، والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية،[٧] وهو أمر شهد تقدم وغلبة أرباب السجاجيد على العلماء التقليديين في الأزهر.

وانتهى الأمر بإعلان الأمراء المماليك لتوبتهم والتزامهم بشروط العلماء التي كانت لصالح الشعب، وكان من أهمها الإفراج عن الحبوب وسائر المحاصيل الزراعية والمودعة مخازن الأمراء المماليك ليشتريها الشعب، وأن يرفعوا أيديهم عن إيراد الأوقاف الخيرية، وأن يقلعوا عن المظالم، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، وأن يسيروا في الناس سيرة حسنة.

والأجدر بالملاحظة أن قاضي القضاة كتب حجة شرعية سجل فيها هذه العهود والمواثيق، ووقع عليها إبراهيم بك، وأرسلت إلى مراد بك فختم عليها، وأصبحت لها شرعية الفرمان. والملاحظ كذلك أن هذه الوثيقة قد رصدت تقدم العلماء على الأمراء المماليك، وهذه الوثيقة وإن لم يرد ذكر الوالي أو الباشا العثماني فيها، إلا أن الوثائق الأخرى تشير إلى حضوره في أثناء انعقاد هذا الصلح.

وتضمنت الوثيقة أمراً مهماً آخر وهو أن العلماء والمشايخ هي الجهة التي تتابع مدى الالتزام بما تضمنته، وأنها الجهة التي تعاقب الخارج عليها، فقد تضمنت: "أجاب الأمراء بالسمع والطاعة وعدم مخالفة الجماعة، وكل من خالف ذلك فيكون على ساداتنا أرباب السجاجيد وعلماء الإسلام والأمراء قهره واستخلاص كل ما هو مطلوب منه لأربابه"، وأقرّ الأمراء بمطالب المشايخ في ألّا تفرض ضريبة إلا إذا أقرها العلماء والأعيان، وألّا يدخل الجند المدينة حاملين سلاحهم.

والجدير بالملاحظة كذلك أن جموع الشعب المتابعة لهذه الأحداث حين تأخر المجتمعون زحفوا إلى دار إبراهيم بك وحاصروها. وبعد الانتهاء من توقيع الصلح وإذاعته على الناس أعلنوا عن فرحتهم بهذا الانتصار، وأحاطوا المشايخ بالهتاف، وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك بعض الوقت.[٨]

صحيح أن أمراء المماليك قد نقضوا عهودهم وتراجعوا عما أقروه في هذه الوثيقة، لكن الحقيقة قد أكدت أن ارتباط الناس بزعامات تتبنى مطالبهم وتلتحم بهم هو السبيل الأمثل لتحقيق المطالب الشعبية والحد من ظلم الحكام والأمراء كما أن انحصار الزعامات الدينية في شعارات أو أدعية دون الترجمة العملية لها ومن خلال الالتحام بمطالب الشعوب والدفاع عن الظلم والمطالبة بتحقيق العدل، هي أمور تؤكد جدوى البعد الديني في دعم مطالب الشعوب.[٩]

وقد علق الأستاذ عباس العقاد على هذه الوثيقة بقوله: "لو أنها كتبت في بعض البلاد الأوروبية لجاءنا خبرها من كتب القوم في علوم السياسة الحديثة بعنوان من تلك العناوين الكثيرة عن حقوق الشعب أو الدستور الأكبر أو (الماجنا كارتا) وما إليها من مصطلحاتهم التاريخية، ولكن العلماء الذين دعوا أمراء العصر إلى توقيع ذلك العهد لم يحسبوا أنهم جاءوا إلى الناس بعهد جديد غير التذكير بعهد كتاب الله وسنة رسوله، التي نسيها أولئك الأمراء، وكتب الموثق حجة عليهم بشهادة الرعية وشهادة الأمة التي تأمر بالمعروف من عباده العلماء".[١٠]

٢- مواجهة الحملة الفرنسية التي هاجمت مصر واحتلتها سنة ١٧٩٨م، التي أضفت عليه وحركته بعدًا شعبيًا زاد عن دوره السابق لكونه مناضلاً ضد أعداء البلاد المحتلين.

فحين اقتحمت القوات الفرنسية مصر وقف زعماء المماليك في صفوف المقاومة ضدهم دفاعًا عن مصالحهم ووجودهم السياسي. وتحول موقف علماء ومشايخ الأزهر الذي كان معاديًا لهم إلى الوقوف بجانبهم ودعمهم، لأن الجهاد ضد المحتل الأجنبي له الأولوية.

واتجهت أنظار الشعب إلى الأزهر على الرغم من الخوف الذي دب في بعض مشايخه، فقد ذكر الجبرتي أن العلماء كانوا يجتمعون للدعاء فقط. لكن موقف السيد عمر مكرم ومن حوله من جموع الشعب قد اختلف، حيث صعد إلى القلعة وأنـزل منها علمًا كبيرًا عرفته العامة باسم البيرق النبوي، فنشره بين يديه وطاف به أنحاء القاهرة مناديًا بالجهاد الديني ضد الغزاة، فاجتمع حوله آلاف من الناس

مسلحين بوسائل بدائية من عصيّ ونبابيت وهم يهللون ويكبّرون ومعهم الطبول، واستعاد دوره في حركته الشعبية السابقة، وأغلق التجار متاجرهم، وأقبل الناس علىٰ حمل السلاح، والتحموا مع معسكر إبراهيم بك في بولاق.

وعندما حلت الهزيمة بسبب فارق السلاح بمراد بك، آثر إبراهيم بك الخروج إلىٰ بلاد الشام، وخرج في صحبته السيد عمر مكرم، ولهذا لم يشارك السيد عمر مكرم في الديوان الذي أنشأه نابليون مع حرص نابليون علىٰ إشراكه فيه مع أنه خرج من مصر، كما أنه لم يشارك في ثورة القاهرة الأولىٰ ضد الوجود الفرنسي للسبب نفسه، ولهذا أبعده نابليون عن نقابة الأشراف وأسندها إلىٰ الشيخ خليل البكري الذي وصفه الجبرتي بمنافق الفرنسيين، وعادت نقابة الأشراف للسيد عمر مكرم ثانية عقب خروج الفرنسيين وعودته مع القوة العثمانية التي عقدت اتفاقية الجلاء مع قادة الحملة.(١١)

وحين أرسل العثمانيون حملة للتصدي للاحتلال الفرنسي لمصر صحبها السيد عمر مكرم، وشهد هزيمتها في معركة عين شمس، ثم عاد إلىٰ القاهرة ليلتحم بالقوىٰ الشعبية من مريديه ومؤيديه وأتباع حركته ليشارك من خلالهم في ثورة القاهرة الثانية.(١٢) ومع مشاركة كثير من القوىٰ في هذه الثورة من عثمانيين ومماليك ومصريين، وتعدد الكوادر المشاركة من علماء الأزهر، وبخاصة العلماء الشبان، وتقسيم المهام علىٰ المشاركين من إمداد بالمال أو شراء الأسلحة أو إمداد بالمؤن وغير ذلك، إلا أن جميع الفرقاء قد أوكلوا إلىٰ السيد عمر مكرم قيادة الحركة الشعبية.

وكان لتخلي مراد بك عن الوقوف مع الثوار وعقده الصلح مع الفرنسيين وقيام الفرنسيين بتدمير الأحياء وقتل الثوار، أثر واضح في تسليم الجنود العثمانيين بالخروج من القاهرة ومعهم بعض زعماء الثورة، وأولهم السيد عمر مكرم، ولم يعد إلا مع عودة العثمانيين عقب اتفاقهم مع الفرنسيين علىٰ الجلاء عن مصر، فأعادوا له نقابة الأشراف. ولعل الأمر قد أكد لدىٰ عمر مكرم ألا يعتمد علىٰ العناصر التي لا تحكمها سوىٰ مصالحها مثل المماليك، وأن يزيد من قاعدته الشعبية التي أدرك أنها تشكل الأساس في استمرار دوره وحركته.

٣ - موقفه من وصول محمد علي إلىٰ كرسي الولاية في مصر، وهو ما يحاول البعض أن يصفه بالاختيار الشعبي وإضفاء الصفة النيابية أو الديمقراطية التي يجعلها البعض بداية للبعد التاريخي لهذه الحركة في مصر.

وكانت مصر قد عايشت فترة من الاضطراب في أعقاب خروج الفرنسيين، فقد حاول الإنجليز إيجاد نفوذ لهم من خلال بعض أمراء المماليك مثل محمد باشا الألفي، وحاول الفرنسيون الحفاظ علىٰ قدر من النفوذ لهم من خلال بعض قادة المماليك أيضاً، إلىٰ جانب كوادر ارتبطت بهم في أثناء وجودهم، وحاول العثمانيون الاستئثار بالنفوذ علىٰ كل مصر، لكنهم لم يحققوا نجاحًا في ذلك لدعم الإنجليز للمماليك التابعين لهم بالسلاح، ولهروب المماليك إلىٰ صعيد مصر،(١٣) فضلاً عن حدوث خلاف بين القوة العثمانية من العناصر الألبانية بقيادة طاهر بك ومحمد علي والعناصر الإنكشارية بقيادة خسرو باشا، والتي كانت أقل عددًا من القوة الألبانية.

وبين كل هذه القوىٰ المتصارعة كانت القوىٰ الشعبية المصرية، كان من أبرزها الحركة التي كان يتزعمها عمر مكرم، التي حاولت أن تجد لنفسها دوراً للاستمرار بين هذه التوازنات، وكان ذلك الأمر تعبيرًا علىٰ قدر من النضج الشعبي، وظهور روح المقاومة التي كانت نتيجة للحملة الفرنسية.

ومع أن عمر مكرم قد عاد إلىٰ مصر مع القوة العثمانية عقب خروج الفرنسيين، وأن العثمانيين هم الذين أعادوه نقيبًا للأشراف مرة أخرىٰ، إلا أنه لم يسلّم لقاضي القضاة العثماني التركي في إجراءاته التعسفية ضد ملّاك العقارات المصريين، وكتب مع غيره من مشايخ الأزهر إلىٰ الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا فعزله وعين مكانه قاضيًا تركيًا آخر، وامتثل لمطالب المشايخ، وبخاصة من كان منهم يمثل حركة شعبية كالسيد عمر مكرم، وهو أمر لم يكن معهودًا علىٰ الساحة المصرية من قبل.

علىٰ أن ذلك لم يغير من ولاء السيد عمر مكرم وحركته لدولة الخلافة العثمانية، كما لم يغير من هذا الولاء عزل خسرو باشا له من نقابة الأشراف ثانية وتعيين تركي

مكانه، لكن الصدر الأعظم استصدر فرمانًا بإعادته مرة أخرىٰ لهذا المنصب. وفسر البعض إبعاد عمر مكرم من نقابة الأشراف بكونه ينفذ سياسة عثمانية تقضي بتقليص نفوذ الزعامات الشعبية حتىٰ يعود الأمر كلية إلىٰ السلطة العثمانية.

ثانياً: أثر حركة السيد عمر مكرم في المجتمع المصري

من أبرز جوانب حركة عمر مكرم المساهمة في تولي محمد علي ولاية مصر، ففي أعقاب نجاح محمد علي في إبعاد هذا الزعيم الشعبي ومعه مؤيدوه من مشايخ وطلبة الأزهر عن التقارب مع أمراء المماليك، واصطدام المشايخ في مجموعهم بالوالي خورشيد باشا لتركه للجند الدالنية بالإفساد في القاهرة، بدأت حركة عمر مكرم التي أطلق عليها البعض صفة ثورة،[١٤] فطالبت بتعطيل الدراسة بالأزهر وبغلق الحوانيت واستعداد الناس للثورة، مما اضطر الوالي لإرسال وكيله إلىٰ شيخ الأزهر الشيخ الشرقاوي وإلىٰ السيد عمر مكرم ومؤيدوه، وطلب عقد هدنة مدة ثمانية أيام يقوم المشايخ فيها بتهدئة الناس ويقوم الوالي بردع الجنود، واشترط العلماء علىٰ وكيل الوالي بأن يقوم الوالي بطرد الجنود من القاهرة وفي الوقت نفسه يدفع الرواتب المتأخرة لهم. وفي أثناء هذه الأحداث أبدىٰ محمد علي ميلاً وتقارباً للزعامة الشعبية، ممثلة في السيد عمر مكرم، مستخدماً أسلوباً معسولاً ومسرفاً لوعود كثيرة لهم.

وظل الناس علىٰ اعتصامهم لعدم خروج الجند من القاهرة، فالأسواق والدكاكين مغلقة، والدراسة معطلة، و لم تنجح وساطة الآغا ونداءات الوالي خورشيد باشا. واحتشد خلف عمر مكرم أكثر من أربعين ألفًا، وتقدم معه مؤيدوه من العلماء بمطالبهم التي كان من أبرزها حظر فرض الضرائب علىٰ كامل القطر المصري. وكانت الأوامر تصدر إلىٰ الناس باسم السيد عمر مكرم منظم هذه الحركة الثورية، فينادي المنادي في أنحاء القاهرة (حسبما رسم السيد عمر الأفندي والعلماء). وحاول الوالي خورشيد اغتيال السيد عمر مكرم أو اعتقاله حين رأىٰ أن ذلك سيجهض هذه الحركة الشعبية، لكن السيد عمر فطن لهذه الغاية وحسب حسابها.

وعندما يئس الثائرون من المصريين وعلىٰ رأسهم العلماء وفي مقدمتهم السيد عمر مكرم قرروا المناداة بخلع خورشيد باشا والمناداة بتولية محمد علي مكانه واليًا علىٰ مصر، فتوجهوا إلىٰ دار محمد علي بالأزبكية وأبلغوه قرارهم وألبسه السيد عمر مكرم لباسًا يعبر عن رأيهم.[١٥] وذكر الرافعي أن ذلك اليوم كان يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة القومية، كما ذكر الكثير من الكتاب أنها حركة شعبية، وأن إرادة الشعب قد انتصرت، وأن ذلك ميلاد للديمقراطية وغير ذلك.[١٦]

لكن مؤرخًا معاصرًا للأحداث عرف بموضوعيته وهو عبد الرحمن الجبرتي كان له رأي آخر في تفسير هذه الأحداث، لقد رأىٰ الجبرتي أن محمد علي كان مخادعًا كذابًا ظالمًا لا عهد له ولا ذمة، يضمر السوء واستخدام العنف في الوقت نفسه الذي يعد فيه بالعدل. وعندما اضطربت الأحداث في مصر، والتي لعب فيها محمد علي الدور الرئيس، كان كما وصف الجبرتي يتردد علىٰ عمر مكرم ليلاً ونهاراً بعد أن أصبح بزعامته للحركة الشعبية أحد أهم القوىٰ المؤثرة في مسيرة الأحداث، وكان يعاهده ويتعاقد معه سراً، ويحلف له الأيمان علىٰ تطبيق العدل وإقامة الأحكام والشرائع، والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمرًا إلا بمشورته ومشورة العلماء، وأنه متىٰ خالف الشروط عزلوه وأخرجوه.، ويعلق الجبرتي علىٰ ذلك بأن عمر مكرم قد تورط في ذلك القول وظن صحته وأن كل الوقائع زلابية.[١٧]

وهنا تطرح كثير من التساؤلات: هل كان عمر مكرم لعبة في يد محمد علي يحركها إلىٰ الوجهة التي يريد؟ وهل كان عمر مكرم يدرك ذلك؟ وهل كانت الحركة الشعبية التابعة لعمر مكرم ليست علىٰ دراية بالأحداث ومنساقة خلفه كزعيم انسياقًا أعمىٰ؟ وهل يمكن مجاراة الذين فسروا دور عمر مكرم بأنه تعبير حقيقي عن القوىٰ الشعبية في اختيار محمد علي واليًا؟ أم أن عمر مكرم قد خدعه محمد علي وبالتالي خدع هو القوىٰ الشعبية؟ وهل يمكن وصف الحدث بأنه حركة شعبية رغم توجهها بالخداع؟ ولماذا لم تدفع الحركة الشعبية إلىٰ المطالبة بتعيين زعيمها عمر مكرم والياً بدلاً من محمد علي؟ وهل كان ذلك بسبب عدم النضج أم لضعفها وانحصارها في دور العامل المساعد فقط أم لأسباب سياسية تتصل بالدور العثماني؟

وبغض النظر عن الإجابة عن هذه التساؤلات، فإن الحركة الشعبية بزعامة عمر مكرم لعبت دوراً فاعلاً في شؤون الحكم في مصر لأول مرة في التاريخ منذ ما قبل الحكم العثماني، وإذا اعتبرنا أن محمد علي -بغض النظر عن تقييم دوره- قد جنح إلىٰ الاستقلال عن الدولة العثمانية، فإن حركة عمر مكرم قد لعبت دورًا في هذا الاستقلال. كما أن هذه الحركة قد أكدت من جانب آخر أن هذه الحركة الشعبية قد وجدت تجاوباً من الزعامات الدينية أكثر من الزعامات السياسية الممثلة في شخص محمد علي مهما كانت جهود الزعامة السياسية في إصلاح البلاد، وهو أمر ظل قائمًا وملحوظًا في التاريخ المصري الحديث والمعاصر.

علىٰ أن دور الحركة الشعبية بزعامة عمر مكرم لم يقف عند مساندة محمد علي في تولي حكم مصر، بل أتاحت لها الظروف فرصة الإسهام في الحياة السياسية إلىٰ حين استتب الأمر كاملاً لمحمد علي. فقد كان المماليك ما يزالون يقبضون علىٰ زمام الأمور في الصعيد وبعض أقاليم الوجه البحري ويحولون دون دعم خزانة الوالي بأية ضرائب أو التزامات. وكان محمد علي في حدود المنطقة التابعة لسيادته مكبلاً عن فرض أية ضرائب لالتزامه أمام الحركة الشعبية بزعامة عمر مكرم وبقية العلماء بتخفيف عبء الضرائب عن العامة كشرط لتأييده في الولاية.[١٨]

وكان الإنجليز يحيطون بسواحل مصر وفي الإسكندرية، ساعين للاتصال بأعوانهم من زعماء المماليك مثل محمد بك الألفي، حرصاً علىٰ مصالحهم، وهو أمر يهدد وجود محمد علي في الولاية. كما كانت فرنسا تسعىٰ هي الأخرىٰ للحفاظ علىٰ نفوذها من خلال اتصالها بزعماء مماليك مثل البرديسي. وكانت دولة الخلافة العثمانية مستاءة لوصول محمد علي إلىٰ الولاية مستندًا إلىٰ حركة شعبية محلية، وظلت تحاول تحيّن الفرصة لعزله. وبين هذا وذاك كان محمد علي مازال في حاجة ماسة إلىٰ استمرار دور الحركة الشعبية ودعم عمر مكرم حتىٰ تستتب له الأمور.

ووصف الجبرتي مكانة عمر مكرم في هذه الفترة بقوله: «وارتفع شأن السيد عمر وزاد أمره بمباشرة الوقائع وولاية محمد علي باشا، وصار له الحل والعقد، والأمر والنهي، والمرجع في الأمور الكلية والجزئية، فكان يجلس إلىٰ جانب محمد علي في المناسبات والاجتماعات والصدارة في المجتمع المصري، حتىٰ إن الجماهير كانت تفرح لفرحه وتحزن لحزنه».

اقتنع مجتمع العلماء بتفويض عمر مكرم في كل الأمور، وتصدر كل شيء من حيث علاقة القوىٰ الشعبية المؤيدة له بمحمد علي، كما تولىٰ باسم الحركة الشعبية التوسط بين محمد علي والمماليك.

ويسجل الكتّاب نجاح محمد علي وقدرته في تطويع عمر مكرم لأغراضه علىٰ نحو كامل، حتىٰ دعت الكثير من أتباع حركته إلىٰ وصفه بأنه أصبح مطية للوالي، حتىٰ ساءت به الظنون. لقد ساعد عمر مكرم محمد علي في تحصيل ضرائب جديدة لدعم قدرة محمد علي، وهو الذي كان ورجاله قد اشترطوا عند المناداة به واليًا أن يخفف من أعباء المواطنين ولا يفرض ضرائب إلا بموافقتهم. ولم يلق عمر مكرم أية معارضة في جمع الضرائب التي تولاها بنفسه، وكأنما هو الذي خدعه محمد علي ثم قام هو باستغلال ثقة العامة فخدعهم، وقد علق الجبرتي علىٰ ذلك بقوله: «وقد حكمت الصورة التي ظهر فيها وانعكس الحال والوضع حتىٰ ساءت الظنون، والأمر لله وحده».[١٩]

وتعرضت شخصية عمر مكرم في أعقاب ذلك للنقد، واهتزت بذلك زعامته الشعبية، فقد تقدم له العديد من أتباع حركته بالشكوىٰ، لكنه قابل ذلك بالضجر، مما أسهم في خروج بعض المشايخ والعلماء وتهديدهم بالعصيان والثورة، وكان ذلك نذيرًا بانشقاق وتفكك الحركة الشعبية واهتزاز شخصية زعيمها عمر مكرم.

لكن عمر مكرم سرعان ما استعاد زعامته للحركة الشعبية بمساعدة الوالي الذي حاصر بعض العلماء المعارضين له، لأن الوالي قد أحاطته ظروف استشعر خلالها احتياجه لتأييد عمر مكرم ومن خلفه حركته الشعبية. فقد سعت دولة الخلافة العثمانية إلىٰ نقل محمد علي إلىٰ سالونيك لخشيتها من دوره في مصر، فأدرك محمد علي احتياجه للقوىٰ الشعبية ممثلة في العلماء، فاستكتبهم للسلطان العثماني ليعربوا عن معارضتهم لنقله من مصر، وبرروا ذلك بأنه قد قضىٰ علىٰ الفوضىٰ في البلاد.

وسعىٰ بعض أمراء المماليك لدخول القاهرة،

لتقويض دور الوالي فيها، فكان للحركة الشعبية وعمر مكرم الدور الأساسي والهام في التصدي لهذا الأمر.

وعلىٰ صعيد آخر قام الإنجليز بحملة علىٰ رشيد سنة ١٨٠٧م لفرض نفوذهم وفرض أتباعهم ممثلين في الزعيم المملوكي محمد بك الألفي بعد فشل الأخير في دخول القاهرة، واحتاج الأمر إلىٰ عمر مكرم وحركته الشعبية التي تزعمت المقاومة لصد هذه الحملة.

والحقيقة أن هذه الحملة قد أسهمت في استعادة عمر مكرم لزعامة الحركة الشعبية واتساع نطاقها، لكونها تحركت تحت نداء الجهاد ضد الأجنبي، فإذا كانت هذه الحركة قد تكونت إبان الاحتلال الفرنسي المباغت فإن نضج الحركة الشعبية وحساسيتها ضد القوىٰ الأجنبية قد دعت إلىٰ اتساعها وزيادة قوتها وازدياد تنظيمها. فقد توجه عمر مكرم إلىٰ طلاب الأزهر فأمرهم بترك الدروس، وأوكل إليهم مهمة إثارة القوىٰ الشعبية وتجنيدها، ولقيت دعوة الجهاد من فوق المنابر استجابة واسعة، ونجح عمر مكرم في تحصين القاهرة وحفر الخنادق حولها.

وعندما هاجم الإنجليز رشيد واستنجد أهلها بالسيد عمر مكرم كزعيم للشعب، لبّىٰ النداء وأرسل عدداً من المقاومين الذين ضموا بعض المغاربة والأتراك من أروقة الأزهر، ونجحوا في إيقاع الهزيمة بالإنجليز.[٢٠]

كان هذا الانتصار انتصاراً شعبياً بزعامة عمر مكرم دون أن يشارك فيه محمد علي بأي شكل من الأشكال، فقد كان في صعيد مصر يتعقب المماليك خشية التقائهم بالإنجليز ونصرتهم لهم، وبالتالي ضياع شأنه، ولم يعد إلىٰ القاهرة إلا بعد انتصار عمر مكرم وحركته الشعبية، وليدبر من جديد كيفية استثمار هذا الانتصار لصالحه من خلال عودته لتطويع الزعيم الشعبي عمر مكرم.

لقد نظر محمد علي بارتياب لتسليح القوىٰ الشعبية ومن قدرتهم علىٰ فرض مصالحهم، ومن ارتباطهم بزعامة شعبية في شخص عمر مكرم، وكان علىٰ الوالي بعد أن استقر في القاهرة واتصل بالإنجليز ليتفاوض معهم باعتباره الزعيم الأوحد القادر علىٰ ضمان نفوذهم أن يتفرغ للقضاء علىٰ الزعامات الشعبية، وبخاصة عمر مكرم، حتىٰ يخلص له وحده حكم البلاد كما يشاء. وحينما عاود عمر مكرم لعرض فكرة الجهاد ضد الإنجليز أجابه محمد علي في ظل وضع أصبح فيه هو الأفضل بقوله: ليس علىٰ رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر. وكانت هذه العبارة بداية تعبر عن نية محمد علي تجاه الزعامات الشعبية كقوة سياسية مؤثرة.

بدأ محمد علي بالاستيلاء علىٰ الأوقاف التي كانت تشكل المصدر الأساسي والوحيد لمخصصات المشايخ وأهل العلم، وأثار الفتن بين رجال الأزهر، وأهمل مشورة السيد عمر مكرم وعمل علىٰ حصاره كي يعزله عن حركته الشعبية.

وخرج عمر مكرم من عزلته محاولاً استعادة كيانه وزعامته، ومعرباً عن انخداعه بمحمد علي، والتقىٰ مع العلماء في ساحة الأزهر ونجح في جمع الكلمة بينهم، وأقسموا له يمين الطاعة علىٰ عصيان محمد علي. وحاول عمر مكرم أن يرفع الأمر إلىٰ الباب العالي مطالبًا بعزل والي مصر، وتوعد بتحريك الشعب للثورة ضده، وتعهد أمام مؤيديه بقوله: "كما أصعدته إلىٰ الحكم فإنني سأخلعه منه."

غير أن محمد علي قد نجح في شق صفوفهم، فاستمال بعضهم ممن كانوا يحقدون علىٰ عمر مكرم أو يطمعون في نقابة الأشراف. وأصبح عمر مكرم هو الصوت الأعلىٰ والأوحد تقريباً في معارضة الوالي، فسهل علىٰ محمد علي شل حركته وعزله. واستكتب محمد علي معارضيه من المشايخ رسالة إلىٰ السلطان العثماني بعزله من نقابة الأشراف ونفيه إلىٰ دمياط، وتم تنفيذ ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلىٰ دور البُعد المادي في إثارة الأحقاد وحدوث الانشقاق بين العلماء والمشايخ، فعندما استطاع محمد علي الاستئثار لنفسه بأوقاف مخصصات المشايخ أمكنه إحداث الانشقاق بينهم، وضرب حركتهم، وإثارة أحقادهم حول زعيم هذه الحركة. وعبثاً حاول عمر مكرم ومعه بعض المشايخ رأب الصدع وإعادة حركته إلىٰ قدرتها وكوادرها من خلال عودة التوحد للمشايخ والعلماء، لكن ذلك لم يتحقق، ما أسهم في إضعاف حركته.

أقام عمر مكرم في منفاه دمياط أربعة أعوام ١٢٢٢-١٢٢٦هـ، ثم نقل بعد ذلك إلىٰ طنطا سنة ١٢٢٧هـ مدة سبع سنوات، ثم تقدم بالتماس إلىٰ محمد علي للسماح له بالحج،

فحج ورجع إلىٰ القاهرة، لكن محمد علي أعاده إلىٰ طنطا حيث وافته المنية هناك.

خاتمة:

إن حركة السيد عمر مكرم لا ينبغي أن تقاس بحجمها أو بالنتائج التي حققتها وبوسائل تسليحها وغير ذلك، وإنما تقاس بظروفها وزمانها، فهي حركة لم تسبقها مقدمات في التاريخ المصري، حيث كادت روح الجندية تموت لعدم الاهتمام بتجنيد المصريين أو إشراكهم في الحياة العامة وشؤون بلادهم منذ العصور القديمة، باستثناء مشاركات تحت شعار الجهاد العام في العصرين الأيوبي والمملوكي، ولظروف طارئة تمثلت في مقاومة مستعمر أجنبي كالصليبيين والتتار، ثم العودة لعدم الاعتماد عليهم وهو ربما للخشية من تمردهم.

وإذا كانت النشأة الحقيقية لحركة السيد عمر مكرم باتساع أتباعها وتأثيرها تعود إلىٰ زمن الحملة الفرنسية، فإن للمتابع أن يربط بين التهديد الأجنبي ونشأة أو نمو الحركات الشعبية وازدياد روح الجهاد والمقاومة. وهذا العامل يعلو علىٰ غيره من عوامل مهما اعترىٰ الحركات الشعبية من عوامل تمزق، كتلك التي أصابت حركة عمر مكرم من جراء اقترابه من محمد علي وخضوعه له، وكيف أنها استعادت قوتها حينما هاجم الإنجليز رشيد.

كما أن حركة السيد عمر مكرم قد دعت البعض لطرح تساؤلات كثيرة، أهمها؛ لماذا تتعرض الزعامات الشعبية لمثل هذه الحالة المتكررة من التنكر لمجهوداتها من قبل السلطة السياسية، حيث تصبح في مقدمة ضحاياها بالرغم مما تقدمه من مساندة لها في الوصول إلىٰ الحكم؟ وهل هذا صراع تقليدي بين سلطة الدولة وسلطة الأمة؟ وهل يرتبط تمكن الزعامات الشعبية من الوصول إلىٰ السلطة أو الاحتفاظ بها إلىٰ غياب الرؤية السياسية لهذه الزعامات، أم أنها تتحرك وفق منظومة من القيم والرؤىٰ التي تحدد مسارات حركتها، وبالتالي يقل هامش مناورتها السياسية في مقابل اعتماد الواثب للسلطة علىٰ «الميكيافيلية» السياسية في أن الغاية تبرر الوسيلة في تصفية المناوئين له، وبالتالي تصبح جميع الاحتمالات مفتوحة أمامه لتحقيق غايته؟. ويرىٰ هذا البعض أن زعامة السيد عمر مكرم وحركته الشعبية تعرضت كغيرها من زعامات الشرق الإسلامي، لأن تكون ضحية علىٰ مذبح السلطة السياسية بالرغم من تشبثها بأن العدل مسارها وهدفها.

وبعامة فإن زعامة السيد عمر مكرم قد أرست مفهوم الفارق بين الزعامة الشعبية والزعامة السياسية، فهذه تحرص علىٰ الارتباط الدائم بقاعدتها الشعبية التي تستمد منها الزعامة، وتلك تحرص علىٰ الإمساك بلعبة المصالح التي تبقي الورقة السياسية بتوازناتها مهما كان ذلك، وأن تكون المبادئ والقيم والمتمثلة في تطبيق العدل أساسًا علىٰ حساب المبادئ والقيم. وعلىٰ ذلك فإن الوصول إلىٰ السلطة في حد ذاته ليس هدفًا للزعامة الشعبية، في حين تكون هي الهدف، والهدف الوحيد، للزعامة السياسية الذي تموت علىٰ أعتابها كثير من المبادئ والقيم.

المراجع

(١) بيومي، زكريا سليمان. العرب بين القومية والإسلام، القاهرة: دار القاهرة للنشر، ٢٠٠٢م، ص١١٧.

(٢) أبو الهيثم، محمد. عمر مكرم العالم المناضل، موقع إلكتروني باسم «طريق الإسلام».

(٣) نقلاً عن مقال يسند هذا الأمر لنقابة الأشراف في مصر، موقع إسلام أون لاين.www.islamonline.com

(٤) أبو زيد، حكمت. المجتمع القاهري على عهد الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتي، ضمن: ندوة الجبرتي، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص٣٤٣.

(٥) حول المزيد من فساد المماليك، انظر:
- الجبرتي، عبد الرحمن. عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة: طباعة لجنة البيان المصري، ط١، ١٩٥٨م، ج٤، ص٤٥.

(٦) المرجع السابق، ص٢٥٨.

(٧) الشناوي، عبد العزيز. الأزهر جامعاً وجامعة، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م، ج١، ص٣١٦، ٣١٧.

(٨) رمضان، مصطفى. تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥م، ص٢١.

(٩) المرجع السابق، ص٢٢.

(١٠) العقاد، عباس. محمد عبده، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٥م، ص٢٦.

(١١) عنان، محمد عبد الله. تاريخ الجامع الأزهر، القاهرة: الخانكي، ١٩٥٨م، ط٢، ص١٥٥ وما بعدها.

(١٢) طه، جاد. موقف الجبرتي من ثورات القاهرة، ندوة الجبرتي، ص٣٢٨.

(١٣) شكري، محمد فؤاد. مصر في مطلع القرن التاسع عشر، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٥٨م، ج١، ص٣٠١.

(١٤) المرجع السابق، ج١، ص٣٠٦.

(١٥) الشناوي، عبد العزيز. عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص١٠٠.

(١٦) الرافعي، عبد الرحمن. تاريخ الحركة القومية، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٥٥م، ج٢، ص٢٥٥.

(١٧) بيومي، العرب بين القومية والإسلام، مرجع سابق، ص١٠٨.

(١٨) رمضان، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، مرجع سابق، ص١١٠.

(١٩) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مرجع سابق، ج٤، ص٦، ٧.

(٢٠) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مرجع سابق، ج٤، ص٥٣.